التنازع النحوي في الحروف
(دراسة في الشواهد والأمثلة)

أ٠د٠ عبدالله بن محمد بن جارالله النغيمشي (*)

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل خلقه وخاتم رسله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فقد اشترط أكثر النحويين في العامِلَينِ المتنازعين أن يكون بينهما ارتباط معنوي، وأن يكونا فعلين متصرفين، أو اسمين يشبهانهما في التصرف، أو فعل متصرف واسم يشبهه، ونصوا على أن التنازع لا يكون بين حرفين، ولا بين حرف وغيره، وخالف في ذلك بعض النحويين، وأشهر من خالف أبو علي الفارسي، ووافقه بعض النحويين، فأجازوا وقوع التنازع في الحروف، سواء أكان بين حرفين أم بين حرف وغيره، وخرجوا على هذا بعض الشواهد والأمثلة، وهذا البحث عُني بتتبع كل ما دار من نقاش وتوجيه حول تلك الشواهد والأمثلة.

.....

التنازع باب من الأبواب النحوية، الغرض منه الإيجاز والاختصار في العبارة، بدأ سهلاً واضحًا نوعًا ما عند سيبويه وغيره من النحويين المتقدمين، اعتمدوا في تمثيلهم له في الأعم الأغلب على القياس على المسموع من كلام العرب، ووصفوه بتسلط عاملين على معمول واحد، نحو: ضربتُ وضربني قومُك، وضربني

(*) قسم اللغة العربية وآدابها – كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية – جامعة القصيم – المملكة العربية السعودية.

وضربتُ قومَك[١]، ثم أدخل فيه النحويون المتأخرون تراكيب بعيدة كل البعد عن الواقع اللغوي المستعمل، صاغوها وفق تقديراتهم وافتراضاتهم العقلية، الأمر الذي جعل هذا الباب صعبًا معقدًّا، مما جعل بعض الباحثين المعاصرين ينبري للدعوة إلى إلغاء هذا الباب من الأبواب النحوية جملة وتفصيلاً، ولا شك أن هذا خطأ، وقول مردود، وفيه إبعاد لكثير من الاستعمالات العربية الفصيحة، والرأي الحق فيه ما ذكره الأستاذ الدكتور سعود الخنين في خاتمة بحثه المعنون بـ"الإضمار في أسلوب التنازع بين السماع والقياس" من أنّ القياس في باب التنازع ينبغي أن يكون بقدَرٍ لا يوجب غموضًا ولا تعقيدًا، وأن يكون للسَّماع فيه الشأنُ الأعظم، ويكونُ دورُ الباحثِ فيه والمتعلّم له المواءمةُ بين ما فيه من سماعٍ مهمٍّ وقياسٍ قليل[٢].

وهذا البحث الذي قمت به تناول قضية جزئية تتعلق بهذا الباب، منعها أكثر النحويين وأجازها قلة منهم، هي قضية وقوع التنازع النحوي بين حرفين، أو بين حرف وغيره، فمن منعه اعتمد في منعه على القياس، فالحروف لادلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات، ومن أجازه اعتمد في تجويزه على شواهد وأمثلة خرَّجها وفق هذا الأسلوب، أعني أسلوب التنازع، وقد عُني البحث بتتبع كل ما دار من نقاش وتوجيه حول تلك الشواهد والأمثلة، وقد اقتضت طبيعة البحث في هذه المسألة أن يكون في مقدمة وأربعة مباحث، تحدثت في المبحث الأول عن وصف الظاهرة وتعريفها وبروز مصطلح التنازع، وفي الثاني تحدثت عن أي العاملين أولى بالعمل، وفي الثالث تحدثت عن حقيقة وقوع التنازع بين حرفين

(١) الكتاب ٧٦/١.

(٢) ينظر البحث المذكور في مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام، العدد ٣٢، رجب ١٤٣٥هـ، ص ٨٧.

وفي الرابع تحدثت عن حقيقة وقوع التنازع بين حرف وغيره، وفي المبحثين الأخيرين أوردت ما جمعته من شواهد وأمثلة محتملة وناقشتها مبينًا رأيي في كل شاهد أو مثال، ومن الشواهد التي دار النقاش حولها: قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾، حيث اجتمع حرفان جازمان هما"إنْ"الشرطية،و"لم"،وقوله تعالى:﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ﴾، في قراءة من جر اللام في (أرجلكم)، حيث يرى بعضهم وقوع التنازع بين حرف الجر "الباء" والفعل "اغسلوا" في (وَأَرْجُلِكُمْ)، وقول الشاعر:

حَتَّى تَرَاهَا وكَأَنَّ وكَأَنْ أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرَنْ

حيث اجتمع عاملان هما "كأنَّ" المشددة، و"كأنْ" المخففة، وقول جرير:

ألا ليت أنَّ الظاعنين بذي الغضا أقاموا، وبعض الآخرين تحملوا

حيث اجتمع حرفان عاملان هما "أنَّ" و"ليت"، ومن الأمثلة، نحو: ليت ولعل زيدًا حاضرٌ، فاجتمع "ليت" و"لعل" على مطلوب واحد، ونحو: لم ولن أخالفك، فاجتمع أداة" الجزم "لم" وأداة النصب "لن"، وكلاهما صالح للعمل فيما بعده، ونحو: لعل وعسى زيدٌ أن يخرج، فاجتمع الفعل الجامد "عسى" و"لعل" التي بمعنى عسى، أما الخاتمة فقد أوردت فيها أهم ما جاء في البحث.

المبحث الأول

وصف الظاهرة وتعريفها وبروز مصطلح التنازع

وصف سيبويه والمبرد وغيرهما من النحويين المتقدمين هذه الظاهرة وصفًا دون أن يضعوا لها حدًّا جامعًا مانعًا، وإنما كانوا يذكرونها في عنوانات عامة مع ذكر بعض الأمثلة، قال سيبويه:(هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به وما كان نحو ذلك، وهو قولك: ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيدًا[١])، وقال المبرد معنونًا أحد أبواب كتابه المقتضب: (بابٌ من إعمال الأول والثاني، وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر، وذلك قولك ضربت وضربني زيد، ومررت بي عبد الله، وجلست وجلس إليَّ أخواك، وقمت وقام إليَّ قومك[٢])، وسار على ذلك أيضًا ابن السراج[٣]، والزجاجي[٤]، والسيرافي[٥]، والفارسي[٦]، وكثير من النحويين، واستمر الأمر على هذه الحال حتى جاء ابن عصفور فوضع لها حدًّا جامعًا لكنه غير مانع، قال فيه: (هو أن يتقدم عاملان فصاعدًا ويتأخر عنهما معمول فصاعدًا كلّ واحد منهما يطلبه من جهة المعنى[٧])، وسبب كونه غير مانع أنه أطلق العوامل فشملت كلَّ

(١) الكتاب ١/٧٣-٧٤.
(٢) المقتضب ٤/٧٢.
(٣) ينظر: الأصول ٢/٢٤٤، ٢٤٩.
(٤) ينظر: الجمل ١١١.
(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه ١/٣٦٠.
(٦) ينظر: المسائل البصريات ٢/٩٢٠.
(٧) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٦٢٥، وينظر كذلك المقرب لابن عصفور ٣٢٩.

عامل سواء أكان فعلاً متصرفًا أم غير متصرف، وسواء أكان فعلاً أم اسمًا أم حرفًا، وهذا خلاف ما فصله بعد ذلك في مباحث الباب، إذ قيَّد الأمر فأوجب أن يكون التنازع بين فعلين متصرفين، أو بين فعل متصرف وما يشبهه من الأسماء، وحدها ابن هشام بحد جامع مانع قال فيه: (هذا باب التنازع في العمل، ويسمى أيضًا باب الإعمال، وحقيقته: أن يتقدم فعلان متصرفان، أو اسمان يشبهانهما، أو فعل متصرف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى[١]).

ويلاحظ أن هناك مصطلحين استعملهما النحويون في وصف هذه الظاهرة، هما التنازع، والإعمال، وقد وُجِد الثاني في تعبيرات النحويين القدامى كسيبويه، والمبرد، والزجاجي[٢]، ويظهر أن هذا المصطلح –أعني مصطلح الإعمال– استمر إلى بداية القرن السابع الهجري، يدل على ذلك قول ابن عصفور معلقًا على قول الزجاجي: هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر، قال:(وهذا الباب يسميّه النحويون باب الإعمال[٣])، ويدل عليه قول أبي حيان في شرحه لهذا الباب: (هذا الباب مصطلح عليه بباب الإعمال[٤])، وأول من رأيته يستعمل مصطلح "تنازع" وقد يكون هو من أوجده – وهو بذلك جدير– الجزولي (٦٠٧هـ) في مقدمته، قال:

(١) أوضح المسالك ١٦٧/٢.
(٢) ينظر: الكتاب ٧٣/١، المقتضب ٧٢/٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٦٢٥.
(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٦٢٥، وبهذا سمى الباب في كتابه المقرب. ينظر: المقرب ٣٢٩، وشرحه لابن النحاس ٧٩٨/٢.
(٤) التذييل والتكميل ٦٤/٧، وينظر كذلك الارتشاف ٢١٣٩/٤، وتمهيد القواعد ١٧٧١/٤.

(إذا تنازع فعلان معمولاً واحدًا فالمختار إعمال الثاني[١])، وسار على دربه يحيى بن معطي (٦٢٨هـ) في ألفيته[٢]، حيث قال:

وذاك في عطف عوامل على عوامل تنازعُ اسمًا انجلى

كمثل زارني وزرت عمرًا ومنه آتوني أفرغ قطرًا

وابن الحاجب (٦٤٦هـ)، في بعض كتبه، قال: (وإذا تنازع الفعلان ظاهرًا بعدهما، فقد يكون في الفاعليّة، مثل: ضربني وأكرمني زيد، وفي المفعوليّة مثل: ضربت وأكرمت زيدا، وفي الفاعليّة والمفعوليّة مختلفين[٣])، ويلاحظ في النصوص السابقة أن الجزولي وكذلك ابن معطي وابن الحاجب يصفان الظاهرة ويستعملان مصطلح تنازع دون أن يسميا الباب بهذا المصطلح، وأول من أطلقه في تسمية الباب فيما اطلعت عليه ابن مالك (٦٧٢هـ) في بعض كتبه، قال في التسهيل[٤]: (باب تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحدًا)،وقال في شرح الكافية الشافية[٥]: (باب: التنازع في العمل)، وسار على خطاه أغلب من جاء بعده من النحويين في تسميتهم لهذا الباب بباب التنازع[٦]، ولا شك عندي أن تسميته بهذا الاسم أولى وأدق من تسميته بباب الإعمال، لأن كل واحد من العاملين أو من العوامل ينازع الآخر ويجاذبه في طلب المعمول والاستئثار به لنفسه، أما قضية الإعمال فهي داخلة في جميع الأبواب النحوية.

---

(١) المقدمة الجزولية في النحو ١٦٤.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ٦٥١/١.

(٣) الكافية في علم النحو لابن الحاجب ١٤، وينظر كذلك: أمالي ابن الحاجب ٤٩٦/٢.

(٤) ٩٦، وينظر: شرح التسهيل ١٦٤/٢.

(٥) ٦٤١/٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٢٣/١، وشرح ابن الناظم ١٨٤، والتعليقة لابن النحاس ٧٩٨/٢، والارتشاف ٢١٣٩/٤، وتوضيح المقاصد ٦٢٩/٢، وأوضح المسالك ١٦٧/٢، والمساعد لابن عقيل ٤٤٨/١، وشرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ٢٠٣، والمقاصد الشافية ١٦٧/٣، والهمع ١١٨/٣.

المبحث الثاني

أي العاملين أولى بالعمل

اتفق النحويون في هذا الباب على أمرين، أحدهما منع إعمال العاملين في المعمول الواحد، لئلا يجتمع مؤثران على أثر واحد[١]، والثاني جواز إعمال أي العاملين شئت، قال ابن عصفور: (يجوز إعمال الأول والثاني باتفاق من أهل البصرة والكوفة[٢])، واختلفوا في أمر واحد، وهو أي العاملين أولى بالعمل، ولهم في ذلك مذهبان:

الأول: مذهب سيبويه وجمهور البصريين[٣]وهو أن الثاني أولى بالعمل لاتصاله بالمعمول، قال سيبويه: (هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به وما كان نحو ذلك، وهو قولك: ضربت وضربنى زيد، وضربنى وضربت زيدًا، تحمل الاسم على الفعل الذى يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع[٤])، وقد استدل البصريون لمذهبهم بالسماع والقياس،

---

(١) لم يخالف في ذلك إلا الفراء حيث جعل الرفع في نحو: قام وقعد زيدٌ، بالفعلين معًا. ينظر: التعليقة لابن النحاس ٨٠٧/٢، والتذييل والتكميل ٧٩/٧، ولم أجد أحدًا وافقه، قال ابن النحاس: (ومذهبه في هذه المسألة يؤدي إلى كسر قاعدة مطردة معروفة في كلام العرب، وهي أن كل عامل لا بد أن يحدث إعرابًا، ولذلك سمي عاملاً).

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٦٢٥/١.

(٣) ينظر: المقتضب ٧٢/٤، والمسائل البصريات ٩٢٠/٢، والإنصاف ٧١/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٥٢، وشرح المفصل ٢٠٥/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٦٢٥، وشرح التسهيل ١٦٤/٢، والارتشاف ٢١٣٩/٤-٢١٤٣، والتذييل والتكميل ٨١/٧-٨٤، وأوضح المسالك ١٦٤/٢، وشرح المكودي١٠١، والتصريح ٤٧٥/١.

(٤) الكتاب ٧٣/١-٧٤.

أما السماع فمنه قوله تعالى: ﴿يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة﴾[١] فالجار والمجرور متعلق بـ"يفتيكم"، ولو كان متعلقًا بـ"بيستفتونك" لقال يفتيكم فيها لتقدمها تقديرًا، ومنه قوله تعالى: ﴿آتوني أفرغ عليه قطرًا﴾[٢] أعمل الثاني ولو أعمل الأول لقال: أفرغه، وقوله تعالى: ﴿هاؤم اقرؤوا كتابيه﴾ [٣] فـ "كتابي" منصوب باقرؤوا، لا باسم الفعل"هاؤم"، إذ لو كان منصوبًا به لقال اقرؤوه، وأما القياس فاستدلوا به من وجهين:

أحدهما: أن الفعل الثاني أقرب إلى المعمول من الأول، وقربه منه يقتضي له أن لا يلغى عنه، يدل عليه أن المجاورة توجب كثيرًا من الأحكام، من ذلك على سبيل المثال قولهم: قامت هند، وأنه لا يجوز فيه حذف التاء، ولو فصلت بينهما جاز حذفها، وما كان ذاك إلا لأجل المجاورة.

الثاني: أن العرب تقول: خشنت بصدره وصدرِ زيد، فيجرون "صدر" المعطوف على المجرور بحرف جر زائد، مع أن حرف الجر أضعف من الفعل، ولو كان الأول أولى لنصبوا المعطوف لا غير، لقوته بالتقدم وبكونه فعلا.

المذهب الثاني: مذهب الكسائي وجمهور الكوفيين[٤]، وهو أن الأول أولى بالعمل لتقدمه، ولو أُعمل الثاني للزم منه الإضمار قبل الذكر لفظًا أوتقديرًا، وللزم منه إلغاء العامل المبدوء به مع اقتضائه له، وليس كذلك إلغاء الثاني، لأن الأول إذا عمل صار معموله كالمتقدم في الذكر، فلا يضعف حذف معمول الثاني.

(١) من الآية ١٧٦ من سورة النساء.
(٢) من الآية ٩٦ من سورة الكهف.
(٣) من الآية ١٩ من سورة الحاقة.
(٤) ينظر: المقتضب ٧٢/٤، والإنصاف ٧١/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٥٢، وشرح المفصل ٢٠٥/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٦٢٥، وشرح التسهيل= = ١٦٤/٢، والارتشاف ٢١٣٩/٤-٢١٤٣، والتذييل والتكميل ٨١/٧-٨٤، وأوضح المسالك ١٦٤/٢، وشرح المكودي١٠١، والتصريح ٤٧٥/١.

ورُدَّ على هاتين الحجتين بأن الإضمار قبل الذكر جائز بلا ضعف بإجماع[١] إذا كان في الكلام ما يفسره، نحو قولهم: نعم رجلاً زيدٌ، فالفاعل مضمر لما كان في الكلام ما يفسره، وأما تقدم العامل فإنه يقتضي المعمول لا محالة ولكن اقتضاء الثاني لمعموله أشد لمجاورته إياه وقربه منه، وقد أجرت العرب كثيرًا من أحكام المجاورة على المجاور له حتى في أشياء يخالف فيها الثاني الأول في المعنى كقولهم: هذا حجرُ ضبٍّ خربٍ، فجروا "خرب" إتباعًا لما قبله لقربه، وإن لم يكن في المعنى عليه، فإذا كانوا صنعوا ذلك بما هو مخالف في المعنى لقربه ومجاورته فمراعاتهم للمجاور المتفق في المعنى أولى.

والراجح ما ذهب إليه البصريون لأنه ثبت بالاستقراء –كما يقول الرضي– أن إعمال الثاني أكثر في كلام العرب[٢]، أما ما ذكره الفريقان من أدلة قياسية فأغلبه مقبول ومقنع، لكنها أدلة ينتقض كل واحد منها بالدليل الآخر، وعليه فهي ليست أدلة قاطعة، وإنما محتملة، والدليل إذا دخله الاحتمال القوي بطل الاحتجاج به.

**

(١) نقل الإجماع ابن مالك وخالفه أبو حيان. ينظر: شرح التسهيل ١٦٩/٢، والتذييل والتكميل ٨٤/٧.

(٢) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٢٢٧/١.

المبحث الثالث

التنازع بين حرفين شواهده وخلاف العلماء فيه

اشترط أكثر النحويين في العامِلَينِ المتنازعين أن يكون بينهما ارتباط معنوي، وأن يكونا فعلين متصرفين، أو اسمين يشبهانهما في التصرف، أو فعل متصرف واسم يشبهه، ونصوا على أن التنازع لا يكون بين حرفين(١)، فلا تنازع عندهم في نحو: لم ولن أخالفك، رغم تقدم عاملين وتأخر معمول صالح من جهة المعنى لأن يكون معمولاً لأحدهما، ويجعلون معمول "لم" محذوفًا لدلالة ما بعده عليه، والتقدير :لم أخالفك سابقًا ولن أخالفك لاحقًا، وحذف ما يعلم جائز بالإجماع، قال خالد الأزهري: (التنازع لا يقع بين حرفين، لأن الحروف لادلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات(٢)).

وخالف في ذلك بعض النحويين(٣)منهم أبو علي الفارسي في التذكرة(٤)، والمسائل الدمشقيات(5)، فنقل عنه في التذكرة أنه أوجب التنازع بين كأنَّ المشددة وكأنْ المخففة، في قول الشاعر:

---

(١) ينظر: الارتشاف٤/٢١٥٤، وتذكرة النحاة ٣٣٧، وأوضح المسالك٢/١٦٩، والمساعد١/٤٤٨، وشرح المكودي١٠١، والتصريح ١/٤٧٧، والأشباه والنظائر٤/١٨١، ١٨٩.

(٢) التصريح ١/٤٧٧.

(٣) ينظر: العدة في إعراب العمدة لابن فرحون ٣/١١٩.

(٤) التذكرة من كتب أبي علي المفقودة وينظر النقل عنها في هذه المسألة في: شرح ألفية ابن مالك لابن غازي ٢/٢٦، والمقاصد الشافية ٣/١٧٤، ١٧٨، والتصريح ١/٤٧٧.

(5) المسائل الدمشقية من كتب أبي علي المفقودة، وهي مسائل دارت بينه وبين تلميذه ابن جني، وينظر النقل عنها في هذه المسألة في: تعليق الفرائد ٥/٤٦، وحاشية الصبان ٢/١٤٦.

حتى تراها وكأَنَّ وكأَنْ أَعناقَها مشدداتٌ بقَرَنْ[١]

قال ابن غازي المكناسي في شرحه لألفية ابن مالك[٢]: (نصوا على أن التنازع لا يكون بين حرفين على أن الفارسي أنشد في التذكرة:

حتى تراها وكأَنَّ وكأَنْ أَعناقَها مشدداتٌ بقَرَنْ

وقال: ينبغي أن يكون على إعمال الثاني، ولو أعمل الأول لقال: وكأنَّ وكأنَّهنَّ أعناقهن).

قال الشاطبي[٣]: (واعتذر الفارسي عن تخفيف الثانية، وأنه للقافية، مع أنها قد تعمل مخففة، نحو: كأنْ وريديهِ رِشاءُ خُلْبِ[٤]).

وذهب الأكثرون[٥] إلى أن ما عده أبو علي من التنازع في قول الشاعر:

حتى تراها وكأَنَّ وكأَنْ أَعناقَها مشدداتٌ بقَرَنْ

إنما هو من قبيل التوكيد اللفظي الذي هو تكرار اللفظ بعينه اعتناءً به، وهو جائز في الحروف الجوابية بدون شرط ولاقيد، وفي الحروف غير الجوابية بشرط أن تعيدها مع ما اتصلت به من اسم أو فعل، نحو: إنَّ محمدًا إنَّ محمدًا كريم، أو أن تعيدها مع ضمير ما اتصلت به، نحو: إنَّ محمدًا إنَّه كريم[٦].

---

(١) البيت من الرجز، قيل إنه لخطام المجاشعي، وقيل للأغلب العِجْلي. ينظر: المقاصد النحوية ١٤٤/٣، وشرح الشواهد للعيني (بهامش شرح الأشموني٨٩/٢)، والتصريح ١٤٥/٢، والدرر اللوامع ٣٩٤/٢.

(٢) ٢٦/٢ .

(٣) في المقاصد الشافية١٧٨/٣.

(٤) شطر بيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٩، والمقاصد النحوية ٨١/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٠٣/٣، وشرح ابن الناظم ٥١٢، والتذييل والتكميل ١٧٣/٥، وشرح التحفة الوردية ٢٨٢، والمساعد ٣٩٩/٢، وشفاء العليل ٧٤٤/٢، والمقاصد النحوية ١٤٤/٣، وشرح الشواهد للعيني (بهامش شرح الأشموني٨٩/٢)، والتصريح ١٤٥/٢، والهمع ٢٠٩/٥، وشرح الأشموني ٨٩/٢، والدرر اللوامع ٣٩٤/٢.

(٦) ينظر : الأصول ٢٠/٢ ، و شرح التسهيل ٣٠٣/٣ ، وشرح ابن الناظم ٥١١_٥١٢ .

وإنما جاز _ في نظرهم _ توكيد "كأنَّ" في البيت وتكريرها مباشرة مع أنها ليست حرفًا جوابيًا لوجود الفصل بالعاطف وهو الواو، قال ابن مالك: (وليس لك أن تكرر الحرف وحده إلا إن اتصل به حرف عطف ... كقوله:

حتى تراها وكأَنَّ وكأَنْ أَعناقَها مشدداتٌ بقَرَنْ

واستثنيت حرف الجواب، لأنه قائم مقام جملة، فلقاصد توكيده أن يكرره وحده، كما له في الإجابة أن يجيب به وحده، كقوله: أجل أجل، لا لا، ولا يكرر حرف غيره إلا في ضرورة[١]).

وما عدَّه ابن مالك مسوغًا لتكرير الحرف غير الجوابي، وهو الاتصال بحرف عطف عدَّه أبو علي سببًا ومانعًا من القول بالتوكيد وموجبًا للقول بالتنازع، قال في التذكرة _فيما نُقل عنه[٢]_ في هذا البيت: (ولا يجوز أن يكون على الزيادة، يعني التوكيد، لمكان العطف بالواو، لأن هذا الحرف لم يُزد[٣]في موضع).

ويظهر من هذا أن أبا علي يرى أنه لولا وجود حرف العطف في البيت السابق لكانت المسألة من قبيل التوكيد اللفظي، وهذا يفهم منه أنه يجيز توكيد الحروف غير الجوابية توكيدًا لفظيًا إما ضرورة كما هو قول الجمهور[٤] في قول الشاعر:

إنّ إنّ الكريم يحلُمُ ما لم يَرِيَنْ من أَجَارِه قَد ضِيمَا[٥]

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ٣٠٣/٣ .

(٢) ينظر النقل عن التذكرة في المقاصد الشافية١٧٨/٣، ١٧٩، والتصريح ١٤٥/٢.

(٣) في التصريح: لأن هذا العطف لم يرد .

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣٠٣/٣، وأوضح المسالك ٣٠٣/٣، والمقاصد النحوية ١٤٨/٣.

(٥) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٠٣/٣، وأوضح المسالك ٣٠٣/٣، والمقاصد النحوية ١٤٨/٣، والهمع ٢١٠/٥، و شرح الأشموني ٢٨٩/٢، و الدرر اللوامع ٣٩٦/٢.

أو اختيارًا، وهو ما نفاه ابن مالك عن أبي علي ضمنًا حين قال رادًا على الزمخشري الذي أجاز في المفصل[١]توكيد الحرف غير الجوابي في غير ضرورة بل في سعة الكلام، قال ابن مالك: (وقوله مردود لعدم إمام يسند إليه، وسماع يعول عليه[٢]).

وعندي أن ما عده أبو علي من التنازع في البيت إنما هو من قبيل التوكيد اللفظي، وسهل تكرير "كأنَّ" مع أنها ليست حرفًا جوابيًا كون المؤكَّد حرفين هما الواو، و"كأنَّ"، فلم يتصل لفظ بمثله بل بغيره[٣]، لأن التوكيد الأول وهو الواو الثانية مفصول بالمؤكَّد الثاني وهو "كأنَّ"، والتوكيد الثاني مفصول بالتوكيد الأول والمؤكَّد الثاني والفصل بين الحرفين قائم مقام إعادة ما اتصل به.

ووافق ابن العلج (القرن السابع الهجري) أبا علي فأجاز التنازع بين حرفين مستدلاً بقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾[٤]، حيث يرى أن "إنْ"و"لم" تنازعا في "تفعلوا"، ورُدَّ بأن "إنْ"تطلب مثبتًا، و"لم" تطلب منفيًا، وشرط التنازع الاتحاد في المعنى[٥]، فالجازم للفعل هو "لم"، و"إنْ" دخلت على الفعل بعد اعتباره منفيًا فيكون معنى الشرط متسلطًا على"لم" وفعلها فهما في محل جزم[٦].

وذهب ابن لب (٧٨٢هـ) في أرجوزته في الألغاز النحوية إلى وقوع التنازع بين "إنَّ" و"ليت" في نحو: ليت أنَّ زيدًا قائم، قال –فيما نقله عنه السيوطي–:

---

(١) ص ١١٢.

(٢) شرح التسهيل ٣٠٣/٣.

(٣) ينظر : أوضح المسالك ٣٠٥/٣ ، والتصريح ١٤٥/٢ .

(٤) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

(٥) ينظر: التصريح ٤٧٧/١، والتحرير والتنوير ٣٤٣/١.

(٦) ينظر: حاشية الشهاب ٥١/٢، وحاشية الصبان ١٤٦/٢، والتحرير والتنوير ٣٤٣/١.

حرفان قد تنازعا في عمل واسمان للحرفين مطلوبان[١]

قال السيوطي: (يعني ليت أنَّ زيدًا قائم، فالاسمان بعد "أنّ" مطلوبان لها ولـ"ليت" من جهة المعنى، لكنّ العمل فيهما لـ"أنّ"، وأغنى ذكرهما بعدها عن ذكرهما لـ"ليت"، فهو إعمال مع تنازع بين حرفين[٢])، ومنه قول جرير:

ألا ليت أنَّ الظاعنين بذي الغضا أقاموا، وبعض الآخرين تحملوا[٣]

والصواب أنه لا تنازع بين الحرفين في هذا ونحوه، وهناك أوجه قوية محتملة تخرج هذا الشاهد وما أشبهه من باب التنازع، إذ يجوز أن يكون اسم "ليت" ضمير الشأن المحذوف وخبرها المصدر المؤول من أنَّ واسمها وخبرها، ويجوز أن تكون "أنَّ" واسمها وخبرها سدت مسد معمولي "ليت"، وهذا رأي سيبويه والجمهور، أو أنها مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر اسم لـ "ليت" والخبر محذوف، كما هو رأي الأخفش[٤]، وهذا الرأي في نظري قوي، لأن التقدير معه يكون: ليت قيامَ زيدٍ مؤكد، وهو تقدير حسن.

وتفرد الأخفش فقاس"لعل" و"كأنَّ" و"لكنَّ" على"ليت"، فجَّوز: لعل أنَّ زيدًا قائم، وكأنَّ أنَّ زيدًا قائم، ولكنَّ أنَّ زيدًا قائم، والتقدير: لعل قيامَ زيدٍ مؤكد، أو حاصل، وهكذا البقية، وقد رُدَّ هذا لعدم سماعه[٥].

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر نقلا عن ألغاز ابن لب ٧٠٥/٢.

(٢) ينظر: الطراز في الألغاز للسيوطي ٧٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ١٤٠/١.

(٤) تنظر تلك الآراء في: شرح التسهيل ٤٠/٢، والارتشاف ١٢٨٦/٣–١٢٨٧، ١٦٣٨/٤، والتذييل والتكميل ١٥٦/٥، وحاشية الصبان ٣٩٦/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٤٠/٢، والارتشاف ١٢٨٦/٣–١٢٨٧، ١٦٣٨/٤، والتذييل والتكميل ١٥٦/٥، وحاشية الصبان ٣٩٦/١.

وجعل بعضهم – ولم أجده في شاهد مسموع – من التنازع بين الحروف نحو: ليت ولعل زيدًا حاضرٌ، ومعناه أتمنى وأرجو حضوره، فالاسمان بعد "ليت" مطلوبان لها ولـ"لعل" من جهة المعنى، وقد أجاز هذا وأمثاله الطاهر بن عاشور، وجعل رأي أبي علي الفارسي حجة له في ذلك، قال متحدثًا عن هذه القضية: (على أن الحق أنه لا مانع منه مع اتحاد الاقتضاء من حيث المعنى وقد أُخِذَ جوازه من كلام أبي علي الفارسي في المسائل الدمشقيات ومن كتاب التذكرة[1])، ومن يرى عدم جواز ذلك يقول إنَّ معمولي "ليت" حذفا لدلالة ما بعدهما، والتقدير: ليت زيدًا حاضرٌ ولعل زيدًا حاضرٌ.

**

(١) التحرير والتنوير ٣٤٣/١.

المبحث الرابع

التنازع بين حرف وفعل شواهده وخلاف العلماء فيه

في بداية المبحث السابق ذكرت أن جمهور النحويين اشترطوا لصحة التنازع أن يكون بين فعلين متصرفين بينهما ارتباط معنوي، أو اسمين يشبهانهما في العمل والتصرف، أوفعل متصرف واسم يشبهه، وأنهم نصوا على منع وقوع التنازع بين حرفين، وأجاز ذلك قلة من النحويين أولهم وأشهرهم أبو علي الفارسي، ونصوا كذلك على منع وقوع التنازع بين حرف وغيره(١)، ومن أجاز التنازع بين حرفين أجازه بين حرف وغيره(٢)، وجعل من ذلك التنازع بين الفعل الجامد "عسى" وبين الحرف الناسخ "لعل" في نحو: لعل وعسى زيدٌ أن يخرج، والعامل في المثال هو الثاني، وحُذِف معمولا "لعل" لوجود الدليل، ولو أعمل الأول لقال: لعل وعسى زيدًا خارجٌ، قال ابن عمرون (٦٤٩هـ): (وجوّز بعضهم التنازع في لعل وعسى، فقال: لعل وعسى زيدٌ أن يخرج، على إعمال الثاني، ولو أعمل الأول لقال: لعل وعسى زيدًا خارج، وليس بواضح، إذ لا يقال منه: عسى زيدٌ خارجًا(٣)، ويلزم منه حذف

(١) ينظر: الارتشاف٤/٢١٥٤، وتذكرة النحاة ٣٣٧، وأوضح المسالك٢/١٦٩، والمساعد ١/٤٤٨، وشرح المكودي١٠١، والتصريح ١/٤٧٨، والأشباه والنظائر٤/١٨١، ١٨٩، وحاشية الصبان ٢/١٤٦.

(٢) ينظر: التصريح ١/٤٧٨.

(٣) الغالب في خبر "عسى" أن يكون فعلاً مضارعاً، والأكثر فيه والأشهر أن يكون مقرونًا بـ "أنْ"، وقد يأتي اسماً صريحًا كما في قول الشاعر:

أكثرتَ في العَذْلِ مُلِحًّا دائما لاتَلْحَني إني عسيتُ صائمًا =

=وقد حكم على البيت بالشذوذ. ينظر: المسائل الحلبيات٢٥١، واللباب ١/١٩٢، وشرح الكافية ٤/١٠٧٠، وتوضيح المقاصد ١/١٩٣.

منصوب عسى[١])، وهو لا يجوز حذفه، وقال ابن الحاجب (٦٤٦هـ): (وقالوا في "لعلّ وعسى زيدٌ أن يخرج": إنّه على إعمال الثاني، لصحّة "لعلّ زيدًا أن يخرج"، وذلك يستلزم حذف معمولي "لعلّ" للقرينة، وقالوا: لو أعمل الأوّل لقيل: لعلّ وعسى زيدًا خارجٌ، وليس بواضح، إذ لا يقال: عسى زيدٌ خارجًا، وهو أيضا يستلزم حذف منصوب "عسى"[٢])، ويلاحظ أن ما نُقل عن ابن عمرون قريب جدًّا مما نقله ابن الحاجب، وابن عمرون وابن الحاجب متعاصران، وكلاهما جلس للإقراء والتدريس في الشام، الأول في حلب، والثاني في دمشق، فربما أنهما التقيا وأخذه أحدهما عن الآخر، وربما أنهما نقلاه من مصدر نحوي واحد، وأستبعد أن يكون هناك خطأ في نسبته إلى ابن عمرون، لأن من نقله عنه هو تلميذه بهاء الدين ابن النحاس، وقد نص على ذلك بقوله: قال أستاذنا ابن عمرون، ثم أورد النص، وعلى كل حال الأهم هنا بيان المسألة بغض النظر عن أول من نقل القول بجوازها، ويلاحظ أن ابن الحاجب وابن عمرون قيدا النقل بالقول بالجواز في "لعل" و"عسى" فقط، ولم يطلقاه كما فعل الأزهري وبعض النحويين الذين نقلوا المسألة، وسبب تقييدهما فيما يظهر أنهما لم يجدا مثالاً أو شاهدًا آخر صالحًا لأن يكون من قبيل التنازع بين حرف وغيره غير هذا المثال، وقد عثرت على شاهد قرآني أختلف في توجيهه، وأحد ما قيل فيه إنه من باب التنازع بين فعل وحرف، حيث أجاز أبو علي الفارسي تنازع "الباء"و"اغسلوا" في قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ

(١) ينظر النقل عن ابن عمرون في: التعليقة لابن النحاس ٨٣٣/٢، وتذكرة النحاة لأبي حيان ٣٦١، والأشباه والنظائر ١٥٥/٤، والتصريح ٤٧٨/١.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١٧١/١-١٧٢.

وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ﴾[١]، في قراءة من جر اللام في (أرجلكم)[٢]، قال في الحجة:(الحجة لمن جر فقال: (وَأَرْجُلِكُمْ) أنه وجد في الكلام عاملين، أحدهما: الغَسْلُ، والآخر: الباء الجارة، ووجه العاملين إذا اجتمعا في التنزيل أن تحمل على الأقرب منهما دون الأبعد...، فلما رأى العاملين إذا اجتمعا حُمل الكلام على أقربهما إلى المعمول، حمل في هذه الآية أيضًا على أقربهما وهو الباء دون قوله (فاغسلوا)[٣]).

وذهب بعضهم إلى وقوع التنازع بين الحرف المؤكد "أنَّ"، والفعل القلبي، نحو: ظننت أنّ زيدًا قائمٌ، وعلمت أن أباك حاضرٌ، قال ابن لب في أرجوزته في الألغاز النحوية –فيما نقله عنه السيوطي–:

وفيهما أيضًا فصيحًا قد يُرى فعلٌ وحرفٌ يتنازعان

قال السيوطي: (يعني مثل: علمت أنّ زيدًا قائمٌ، فالاسمان قد يتنازع فيهما الفعل والحرف معًا، لكنّ الواجب أن يعمل الحرف[٤])، والصحيح أنه لا تنازع بين الحرف والفعل القلبي في المثال السابق وما أشبهه، والذي عليه سيبويه[٥] وجمهور النحويين[٦]أن المصدر المؤول من "أنَّ" وما دخلت عليه سد مسد المفعولين، لأن

(١) من الآية ٦ من سورة المائدة .

(٢) وهي قراءة ابن كثير وحمزة وأبي عمرو ورواية عن عاصم . ينظر : السبعة ٢٤٢_٢٤٣، وشرح طيبة النشر ٢٧١، والنشر ٢٥٤/٢.

(٣) الحجة ٢١٤/٣_٢١٥ .

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر نقلا عن ألغاز ابن لب ٧٠٥/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ١٢٥/١_١٢٦.

(٦) ينظر: المقتضب ٣٣٩/٢، والمسائل الحلبيات ٢٥١، والمسائل البصريات ٤٨٢/١، والمسائل المنثورة١٩٠، واللباب ٢٥٣/١_٢٥٤، والمقرب ١٨١، وشرح الكافية١٠١٢/٤، والتذييل والتكميل ١١٦/٦_١١٧، والهمع ٢٢٣/٢.

المصدر المؤول وإن كان في تقدير المفرد إلا أنه سد مسد المفعولين لاشتماله على الجزأين المسند والمسند إليه لفظًا ومعنًى، فالخبر الذي تقتضيه تلك الأفعال موجود في نحو: ظننت أنَّ زيدًا قائمٌ، وذهب الأخفش[1]إلى أنه سد مسد المفعول الأول فقط، لأنه يقوم مقام اسم واحد، و"ظن" وأخواتها تنصب مفعولين، فتعين كون المفعول الثاني محذوفًا، والتقدير في الجملة السابقة: ظننت قيام زيد ثابتًا أو كائنًا أو حاصلاً، أوما أشبه ذلك.

**

(١) ينظر : اللباب ٢٥٣/١، و شرح المفصل ٦٠/٨_٦١، وشرح الكافية ١٠١٢/٤، وشرح المقرب المسمى التعليقة ٤٧٧/١، والتذييل والتكميل ١١٦/٦، والهمع ٢٢٣/٢.

الخاتمــة

في ختام هذا البحث أوجز أبرز ما جاء فيه:

١– النحويون المتقدمون وعلى رأسهم سيبويه لم يضعوا حدًّا جامعًا مانعًا للتنازع، وإنما كانوا يصفونه وصفًا عامًّا من خلال بعض الأمثلة.

٢– أول من حد التنازع ووضع له تعريفًا – فيما توصل إليه البحث – هو ابن عصفور، إلا أن تعريفه له لم يكن تعريفًا مانعًا، وأحسنُ من حَدَّه بتعريف جامع مانع هو ابن هشام في كتابه أوضح المسالك.

٣– هناك مصطلحان استعملهما النحويون في وصف هذه الظاهرة، هما التنازع والإعمال، وقد وُجِد الثاني في تعبيرات النحويين القدامى، ووجد الثاني عند نحويي القرن السابع الهجري فما فوق.

٤– أول من أطلق مصطلح التنازع في تسمية الباب – حسبما اطلعت عليه – هو ابن مالك في كتابيه التسهيل وشرح الكافية الشافية.

٥– اتفق النحويون –ما عدا الفراء– في هذا الباب على أمرين، أحدهما منع إعمال العاملين في المعمول الواحد، والآخر جواز إعمال أي العاملين شئت، واختلفوا في أمر واحد، وهو أي العاملين أولى بالعمل، فذهب جمهور البصريين إلى أنه الثاني لاتصاله بالمعمول، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنه الأول لتقدمه، وقد رجح الباحث رأي البصريين لأن إعمال الثاني أكثر في كلام العرب.

٦– ذهب أكثر النحويين إلى أن التنازع لا يقع بين حرفين، ولا بين حرف وغيره، لأن الحروف لادلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات.

٧– أول من خالف النحويين وأجاز وقوع التنازع في الحروف أبو علي الفارسي في كتابيه التذكرة والدمشقيات، ووافقه على ذلك بعض النحويين.

٨- بلغت النماذج التي يحتمل وقوع التنازع الحرفي فيها وناقشها البحث سبعة نماذج، ما بين شواهد وأمثلة، وهي في الحقيقة ليست كافية للقول بالجواز، كما أنها ليست قاطعة الدلالة وإنما لها تخريجات قوية تخرجها من القول بالتنازع إلى أوجه أخرى جائزة غير مختلف فيها، لذا القول الراجح الذي يميل إليه الباحث هو عدم جواز وقوع التنازع في الحروف.

هذه جملة من أبرز ما ذُكر في البحث، وهناك أشياء أخرى تراها منثورة فيه، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيرا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

**

ثبت المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان الأندلسي: تحقيق د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١)١٤١٨هـ.

٢- الأشباه والنظائر في النحو. جلال الدين السيوطي: تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٤٢٣هـ.

٣- الأصول في النحو. أبوبكر محمد بن سهل بن السراج:تحقيق د.عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط (٣) ١٤٠٨هـ

٤- الألغاز النحوية وهو الكتاب المسمى (الطراز في الألغاز)، جلال الدين السيوطي، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٢ هـ– ٢٠٠٣ م.

٥- أمالي ابن الحاجب: دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف. أبوالبركات الأنباري: تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي.

٧- أوضح المسالك: ابن هشام، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٨- الإيضاح في شرح المفصل: أبوعمرو عثمان بن الحاجب:تحقيق د . موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني (بغداد) ١٤٠٢هـ

٩- التبيين عن مذاهب النحويين: أبو البقاء العكبري، تحقيق د .عبدالرحمن العثيمين ،مكتبة العبيكان (الرياض)ط (١)١٤٢١هـ.

١٠- تذكرة النحاة . أبوحيان الأندلسي، تحقيق د . عفيف عبدالرحمن ، مؤسسة الرسالة ، ط (١) ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م .

١١- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل . أبوحيان الأندلسي: تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ودار كنوز إشبيليا، في الرياض.

١٢- التصريح على التوضيح . خالد الأزهري : تحقيق محمد باسل ، دار الكتب العلمية (بيروت) ، ط (١)١٤٢١هـ .

١٣- تفسير التحرير والتنوير . محمد الطاهر بن عاشور ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة .

١٤- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ناظر الجيش، مجموعة محققين، دار السلام ، القاهرة ، ط (١) ١٤٢٨هـ.

١٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي، تحقيق د . عبدالرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية.

١٦- الجمل في النحو . أبوالقاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د .علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة – دار الأمل .

١٧- الحجة للقراء السبعة. أبوعلي الفارسي: تحقيق بدرالدين قهوجي، بشيرجويجاتي، دار المأمون للتراث دمشق.

١٨- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي .أحمد بن محمد الشهاب الخفاجي ، دار صادر (بيروت).

١٩- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت.

٢٠- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع . أحمد الشنقيطي، وضع حواشيه محمد باسل، دار الكتب العلمية (بيروت) ، ط (١) ١٤١٩هـ .

٢١- ديوان جرير .قدم له وشرحه تاج الدين شلق ، دار الكتاب العربي ، ط (١) ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .

٢٢- ديوان رؤبة بن العجاج . اعتنى بترتيبه وتصحيحه وليم بن الورد ، ط (١) ، دار الآفاق الجديدة (بيروت)١٩٧٩م .

٢٣- شرح ألفية ابن معطي، تحقيق د. علي الشوملي، مكتبة الخريجي، طبعة ١، ١٤٠٥هـ.

٢٤- شرح ألفية ابن مالك: بدرالدين ابن مالك المشهور بابن الناظم، تحقيق د.عبدالحميد السيد، دار الجيل (بيروت) ، ١٤١٩هـ.

٢٥- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ١٤١٩هـ.

٢٦- شرح التحفة الوردية . عمر بن مظفر بن الوردي، تحقيق د . عبدالله علي الشلال ، مكتبة الرشد (الرياض) ، ١٤٠٩هـ– ١٩٨٩م .

٢٧- شرح التسهيل. محمد بن عبدالله بن مالك: تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون،هجر للطباعة والنشر ط (١).

٢٨- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب (بيروت)، ط (١) ١٤١٩هـ.

٢٩- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب.رضي الدين الاستراباذي: تحقيق د. حسن بن محمد الحفظي، ود. يحيى بشير المصري، منشورات جامعة الإمام.

٣٠- شرح الشواهد للعيني . بدالدين محمود بن أحمد العيني، مطبوع بهامش شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية .

٣١- شرح طيبة النشر في القراءات العشر. أحمد بن محمد بن الجزري، تحقيق الشيخ علي محمد الضباع ، المكتبة الفيصلية (مكة المكرمة) ، ط(١) ١٣٦٩هـ.

٣٢- شرح الكافية الشافية: محمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق د.عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون، ط (١) ١٤٠٢هـ.

٣٣- شرح كتاب الحدود في النحو: عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة– القاهرة، ١٤١٤هـ.

٣٤- شرح كتاب سيبويه. أبوسعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م.

٣٥- شرح المفصل. ابن يعيش: عالم الكتب، بيروت.

٣٦- شرح المقرب المسمى بالتعليقة: بهاء الدين بن النحاس، تحقيق خيري عبدالراضي عبداللطيف، دار الزمان، المدينة المنورة، ١٤٢٦هـ.

٣٧- شرح المكودي على الألفية . عبدالرحمن بن علي المكودي، ضبطه وخرج شواهده إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية (بيروت) ، ط١٤١٧هـ .

٣٨- شفاء العليل في إيضاح التسهيل . محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق د . الشريف عبدالله البركاتي، المكتبة الفيصلية (مكة المكرمة)ط (١) ١٤٠٦هـ .

٣٩- العُدّة في إعراب العُمدَة، بدر الدين ابن فرحون المدني، مكتب الهدي لتحقيق التراث، الناشر: دار الإمام البخاري – الدوحة، الطبعة الأولى.

٤٠- الكافية في علم النحو، جمال الدين ابن الحاجب، تحقيق د. صالح الشاعر، الناشر، مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.

٤١- الكتاب. عمروبن عثمان بن قنبر "سيبويه "تحقيق عبدالسلام هارون،مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط (٣) ١٤٠٨هـ.

٤٢- اللباب في علل البناء والإعراب. أبوالبقاء العكبري: تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت.

٤٣- المسائل البصريات . أبوعلي الفارسي، تحقيق د . محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدني بالقاهرة ، ط (١) ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٤٤- المسائل الحلبيات. أبوعلي الفارسي: تحقيق د. حسن هنداوي،دار القلم(دمشق)،دار المنارة (بيروت)،ط (١).

٤٥- المسائل المنثورة . أبوعلي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٤٦- المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين ابن عقيل، تحقيق د.محمد كامل بركات، دار الفكر بيروت

١٤٠٠هـ.

٤٧- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق مجموعة من الأساتذة، منشورات جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ.

٤٨- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: بدر الدين العيني، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٦هـ.

٤٩- المقتضب. أبوالعباس المبرد.تحقيق د.محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي في مصر ١٤١٥هـ.

٥٠- المقدمة الجزولية . أبو موسى عيسى بن عبدالعزيز الجزولي، تحقيق د . شعبان عبدالوهاب ، مطبعة أم القرى ، ١٩٨٨م .

٥١- المقرب . ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق عادل عبدالموجود وعلي معوض ، دار الكتب العلمية (بيروت)ط(١) ١٤١٨هـ

٥٢- النشر في القراءات العشر . أبوالخيرمحمد بن محمد بن الجزري، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية (بيروت).

٥٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. جلال الدين السيوطي.تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة.

* * *